في قرئ بحصنه رد الى السبع يعني الاسلام ويعني
العقل والبلوغ وكل منهما قيد قيل في تفسير قوله
تعالى فاذا احصن فان اتين بفاحشة ويعني الحرية
ومنه قوله تعالى فعليهن نصف ما على المحصنات
من العذاب يعني الحرائر ويعني التزويج ومنه
قوله تعالى محصنين غير مسافحين قيل معصنين
بالنكاح وقيل احصنت المراة اي عفت واحصنها
زوجها فهي محصنة واحصنها اهلها يتزوج ويعتبر في
الاحصان المعتبر لوجوب الرجم بالزنا ثلث صفات
احديها التكليف والصبي والمجنون ليسا بمحصنين ولا
حد عليهما لان وطئهما لشبهة حتى يناط به عقوبته
والثانية الحرية فالرقيق لنقص فيه فلا يرجم اذا زنا
اصاب في نكاح صحيح او لا يستوي في ذلك
القن والمدبر والمكاتب وام الولد ومن بعضه رقيق
قال في التتمة والمعنى في اعتبار الحرية ان العقوبة
تغلظ بتغلظ الجناية والحرية تغلظ الجناية من وجهين
احدهما انها تمنع من الفواحش لما فيها من ذل
وشرف والشريف يصون نفسه عما يدنس عرضه
والرقيق مبتذل مهان لا يحاشى عن ما تحاشى عنه الحر
وانت قائل قد تقدم السبعة او نرى الحرية والاسلام
انما تمنع طرق الحلال الا ترى ان الرقيق يجاز في النكاح

الى اذن السيد ولا يملك الامرائين بخلاف الحر ومن اشكل
الامر مع اتساع طريق الحلال كان جنايته اغلظ
والثالثة الاصابة في نكاح صحيح قال في التتمة والمعنى
في اعتبارها ان الشهوة مركبة في النفوس فاذا
اصاب في النكاح تقف قال الله ومعنى الشهوة تحققه
ان يتبع عن الكريم وانما كان الاصابة تحل بطريق
الحلال من حيث ان النكاح قبل الدخول يباين بالطلقة
الواحدة وبعد الدخول بخلافه
واعلم انا اذا اصاب اورثه فقد الدراستهما
وحينئذ فلو الحق عزه نرأسه عظم وحشمه وازينه
فحقه ان يتبع من تطيب فراش الخبر فاذا المرء يتبع
تقلظت الجناية ويلتحق في الاصابة تغييب الحشفة
والشرط ان يكون الشخص ممن يتزوج ولا يقدح وطيها
في حالة الحيض والاحرام وعدة الوطي بالشبهة
فيما ذكرناه في التحليل ولا تحيل الاحصان بالاصابة
في ملك اليمين كما تحيل التحليل وانصافا فملك
اليمين لا يقصد اكتساب الحل ولذلك يصح شرائه
من لا حل له ولا يكفي الاصابة فيه كالاصابة في
النكاح وفي الاصابة بالشبهة وفي النكاح الفاسد
قولان احدهما وتشبه بهما القديم الفاسد
الاحصان لان الفاسد كالصحيح في الحد وسقط النسب

Copyright © King Saud University